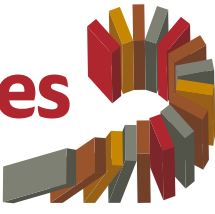


**cascades**

Cascading climate risks:  
Towards adaptive and  
resilient European Societies



# المخاطر المناخية المتعاقبة وخيارات تعزيز المنعة والتكيف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

موجز تنفيذي  
مارس/آذار ٢٠٢٢



يتفاعل تغير المناخ حالياً بالفعل مع التهديدات الأشد إلحاحاً نتيجة الصراعات المسلحة، والتدهور البيئي، والفساد، وغياب المساواة الاجتماعية والجنسانية. وقد أدت هذه الظروف المعقدة إلى تفاقم التداعيات على الظروف الإنسانية من جراء الفيضانات في اليمن الذي مزقته الحرب، كما يسرت التجنيد إلى صفوف المتشددين المتطرفين في مناطق شمال العراق المتضررة من الجفاف. لقد بات من الجلي في مختلف أرجاء المنطقة أن سوء إدارة البيئة يسهم في تفاقم آثار التغير المناخي على المدى البعيد.

### طبيعة استجابة المجتمعات والحكومات للظروف المناخية المتغيرة سوف تؤثر على شدة الآثار العابرة للحدود والقارات، والتي ستتعاقد بالتوالي على المجتمعات

الأوروبية. وكما شهدنا مع حرائق الغابات في لبنان عام ٢٠١٩، وشح المياه مؤخراً في العراق وإيران والجزائر، فإن عجز الحكومات عن التعامل مع الإجهاد البيئي يمكن أن يؤدي إلى احتجاجات عنيفة، قد تصل إلى حد الثورة. ويوضح الرسم البياني (١) التباين في القدرة على مواجهة التهديدات المناخية والتكيف معها: ففي حين تواجه جميع البلدان تحديات نتيجة انخفاض مستويات المياه العذبة مقارنة بعدد السكان، ولا يتم تصنيف أي منها على أنها «مستدامة» سياسياً، فإن بعضها يتميز عن غيره بثروة اقتصادية كبيرة تمكنه من التكيف، بينما يندرج البعض الآخر في عداد البلدان المتضررة من الحروب والأزمات الاقتصادية، وأقربها إلى يسار الرسم هي الأشد ضعفاً.

### في الوقت نفسه، ستؤدي سياسات تغير المناخ والتغيرات السريعة في تكلفة التكنولوجيا إلى تغيير العلاقات التجارية التي يهيمن عليها النفط والغاز مع دول الشرق الأوسط

وشمال أفريقيا. فمن المتوقع أن ينخفض الطلب الأوروبي على واردات النفط وسيكون للوائح التنظيمية الجديدة المركزة على النمو الأخضر والتوافق مع أهداف اتفاقية باريس تأثيرها على الواردات والاستثمارات الأجنبية. وكما يبين الرسم البياني (٢)، فإن معظم البلدان ستعجز عن المحافظة على اقتصاداتها الحالية لفترة طويلة في ضوء انخفاض أسعار النفط عن ٥٠ دولاراً للبرميل. ويمثل ذلك تحديات وفرص معاً لبلدان المنطقة، إذ يسعى العديد منها إلى تحقيق رؤى طويلة الأجل لتنويع اقتصاداتها، وهي رؤى يرتهن نجاحها بإقامة علاقات استثمارية وتجارية جديدة.

تستورد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالفعل أكثر من ٥٠ في المائة من الغذاء الذي تستهلكه، وستحتاج إلى زيادة كميات النقد الأجنبي المطلوبة لتلبية مستويات الطلب المتزايدة، ذلك بينما تعتبر عالية الحساسية تجاه ارتفاع أسعار الغذاء بسبب، مثلاً، انتشار الجفاف في أجزاء أخرى من العالم.

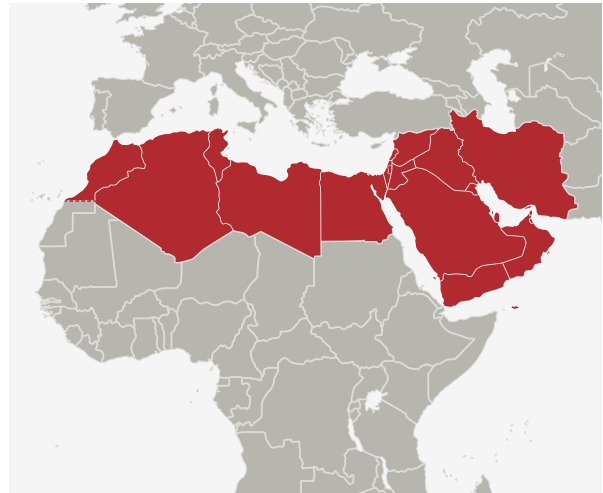
## يُمثل تغير المناخ تحدياً مشتركاً لمنطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا

مجتمعات أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا متشابكة تاريخياً واجتماعياً واقتصادياً، ويمثل تغير المناخ تحدياً مشتركاً وملحاً لها جميعاً. تمتد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من المغرب في الغرب إلى إيران في الشرق، ومن سوريا في الشمال إلى اليمن في الجنوب وتضم ١٩ دولة، وهي موطن للشباب. وتباين ظروف هذه البلدان تبايناً واسعاً، حيث يسجل بعضها أعلى مستويات الدخل الوطني للفرد في العالم (مثل قطر والكويت والإمارات العربية المتحدة) في حين البعض الآخر في عداد المجتمعات منخفضة الدخل والمتضررة من النزاعات، حيث تنتشر ظاهرة النزوح ويستشري الفقر المدقع (مثل أجزاء من سوريا والعراق واليمن والأراضي الفلسطينية المحتلة وليبيا).

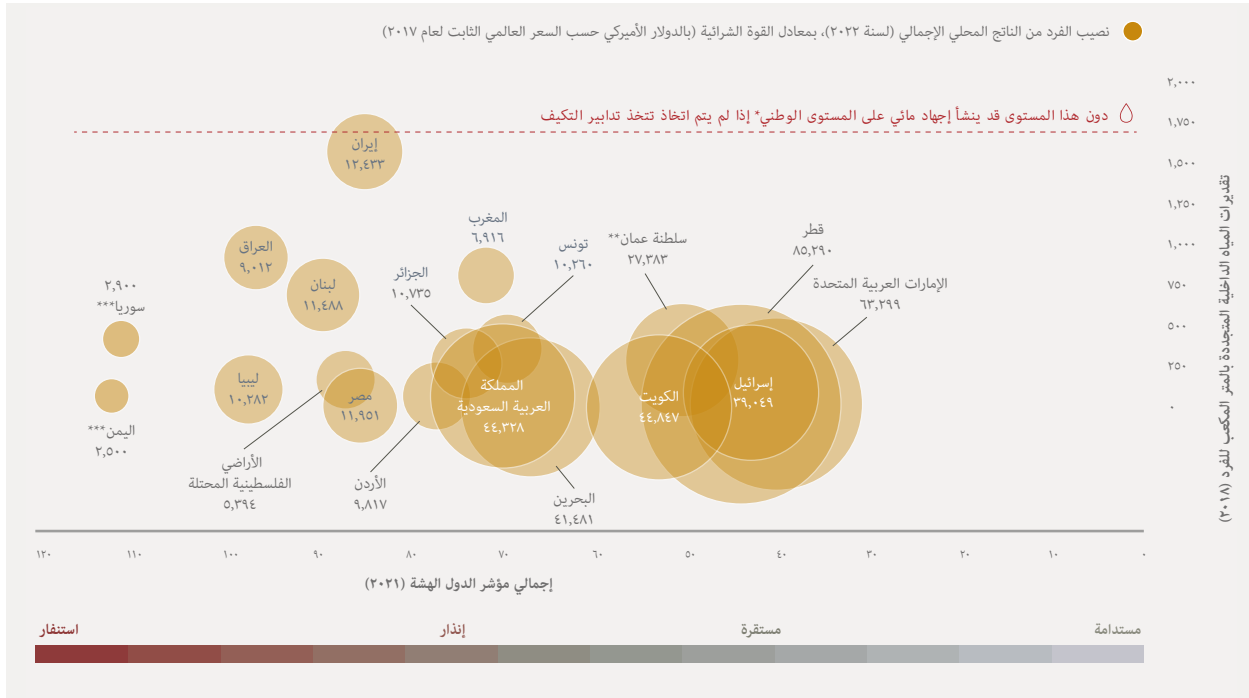
### تتعرض منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتأثيرات مناخية مادية ملموسة تهدد حياة الإنسان والاستقرار

السياسي على عدة جبهات. وتعدّ موارد المياه والإنتاج الزراعي حساسين بشكل خاص لظواهر الاحترار العالمي المتطرفة، نظراً لمناخات المنطقة القاحلة وشبه القاحلة. كما أن ارتفاع منسوب سطح البحر يهدد السواحل التي تشهد توسعاً حضرياً وصناعياً متسارعاً على مدار القرن المقبل، ومعظم المدن غير مستعدة لعواقب الأعاصير والعواصف الرملية والفيضانات المدمرة، وقد تصبح الرطوبة أخطر تحد يواجه الحياة البشرية، خاصة بالنسبة للمدن الساحلية.

### بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المشمولة في هذا التقرير



## الرسم البياني ١ - التباين بين بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجالات توافر المياه العذبة المتجددة، والاستقرار الاجتماعي والسياسي، والقدرة على الإنفاق



\* هذا المؤشر مستمد من تقدير للاحتياجات البشر والزراعة والطاقة والصناعة التي وضعت خلال تسعينات القرن العشرين، وهو بمثابة دليل تقريبي ولا يأخذ في الاعتبار زيادة الكفاءة التكنولوجية.

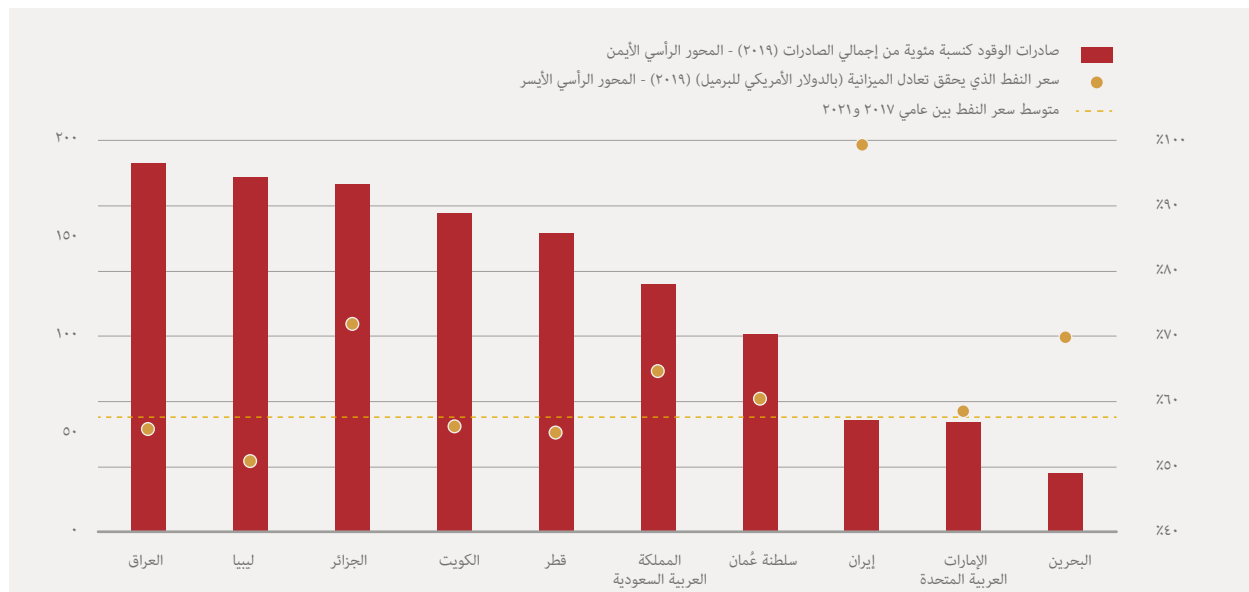
\*\* بيانات سلطنة عُمان لعام ٢٠١٩.

\*\*\* البيانات الخاصة بسوريا (٢٠١٥) واليمن (٢٠١٧) هي تقديرات لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

المصادر: مؤشرات التنمية العالمية من البنك الدولي، ٢٠٢٢؛ كتاب حقائق العالم من وكالة المخابرات المركزية؛ مؤشر الدول الهشة من صندوق السلام ٢٠٢١؛ منظمة الأغذية والزراعة (٢٠٢٢). قاعدة بيانات AQUASTAT الأساسية، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

يصنف مؤشر الدول الهشة ١٧٩ بلداً كل عام بناء على الضغوط المختلفة التي تواجهها وتؤثر على مستويات هشاشتها، وتوزع الدرجات على كل بلد على أساس ١٢ مؤشراً رئيسياً مستعزماً يعطي التماسك والاقتصاد والسياسة والمجتمع وأكثر من ١٠٠ مؤشر فرعي.

## الرسم البياني ٢. الاعتماد على النفط والغاز في بلدان مصدرة مختارة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



المصادر: بيانات البنك الدولي عن حلول التجارة العالمية المتكاملة، بيانات صندوق النقد الدولي (IMF).

المخاطر المناخية المتعاقبة وخيارات تعزيز المنعة والتكيف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

وسوريا)، وشمال أفريقيا، وغور الأردن، ووادي النيل، وبلدان مجلس التعاون الخليجي. وتوفر دراسات مؤسسة CASCADES الشقيقة حول حوض دجلة والفرات، وشمال أفريقيا، والمشار إليها في هذه الدراسة، تفاصيل إضافية ونظرة أعمق. والغرض من هذه السيناريوهات هو تعزيز فهم كيف يمكن لتدابير التكيف والمنعة المناخية أن تسهم في التخفيف من المخاطر وتقليل نطاق الأضرار المتلاحقة التي قد تترتب على التأثيرات المناخية.

### استفادات البحوث استفادة كبيرة من سلسلة من المقابلات

**وورش العمل المنعقدة مع الخبراء في المنطقة.** ونظراً للنباتين الكبير في الظروف الجغرافية والمناخية والسياسية بين مناطق الإقليم وداخل عدة بلدان، لا يسع هذا البحث سوى أن يقدم توطئة بالخطوط العريضة للتغيرات الجارية وتفاعلاتها مع قضايا الراهنة على صعيد الموارد والمجتمعات. لقد شكلت وجهات نظر وآراء خبراء المنطقة المناقشة التي يطرحها التقرير، لعوامل الضعف، ومقومات المنعة، وسيناريوهات المستقبل، والتوصيات.

### ثالثاً - النتائج الرئيسية

بينما تلحق الآثار المناخية الضرر بالأمن البشري في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بقيت أولوية تحقيق المنعة في وجه تغير المناخ منخفضة في معظم أجناس الحياة العامة والسياسة في المنطقة. إن تغير المناخ، ولا سيما الجفاف والفيضانات والعواصف، يهدد الأرواح والاقتصادات بالفعل حالياً، ومن أمثلة ذلك أزمة المياه والزراعة في العراق. وفي حين أن حكومات المنطقة وشعوبها بشكل عام لم تنظر إلى قضايا تغير المناخ والصحة البيئية باعتبارها تحديات ملحة، نظراً لما تتعرض له هذه البلدان من تهديدات أكثر إلحاحاً تتمثل في الحروب والفقر والبطالة وانتهاكات حقوق الإنسان، فإن هذه النظرة أصبحت تتغير رويداً. ففي سلطنة عُمان، على سبيل المثال، أدى الدمار الذي خلفته الأعاصير إلى تحفيز الاهتمام باتخاذ تدابير الاستعداد لتغير المناخ للحد من مخاطر الكوارث، كما يرتفع صوت المجتمع المدني، لا سيما في أجزاء من بلاد الشام وشمال أفريقيا، بشأن القضايا البيئية، حيث عادة ما يكون العلاج من منظور الحفاظ على التراث أو تعزيز الاقتصاد المحلي أو العدالة الاجتماعية.

من ناحية أخرى، توفر قمتا المناخ المقبلتان اللتان ستستضيفهما مصر والإمارات العربية المتحدة على التوالي (مؤتمر الأطراف ٢٧ و٢٨)، و«مبادرة الشرق الأوسط الخضراء» التي تقودها المملكة العربية السعودية، منصات مهمة لتعزيز التنسيق بين بلدان المنطقة والشراكات الدولية.

**تعدّ استراتيجيات المنعة المناخية، والتنوع الاقتصادي الأخضر، والاستثمار في التكيف طويل الأجل، حاسمة لتحقيق السلام والازدهار المستدامين في المنطقة.** ويمكن للاتحاد الأوروبي والبلدان الأوروبية تسخير العلاقات والاستثمارات والقدرات القائمة حالياً من أجل المساهمة في هذه الجهود. ويتراوح ذلك تطورات شراكات الاتحاد الأوروبي للجوار والمساعدات الإنسانية وقروض بنوك التنمية، إلى الدبلوماسية الثنائية التقليدية والاتفاقيات التجارية والتشارك مع هيئات الأمم المتحدة. ويعمل الاتحاد الأوروبي بالفعل حالياً على توسيع مبادئ «الصفقة الخضراء» التي اعتمدها لكي تشمل الشراكات في جواره الجنوبي، مع التزام الاتحاد المعزز تجاه التحولات الخضراء والمنعة المناخية من خلال «الأجندة من أجل المتوسط». وفي ظل مزيج من الظروف سريعة التغير التي تتقاطع مع تغيرات المناخ، ستحتاج مؤسسات الاتحاد الأوروبي وشركاؤها إلى تعلم الدروس من الماضي واستشراف الحقائق المستجدة على أرض الواقع.

### غرض التقرير

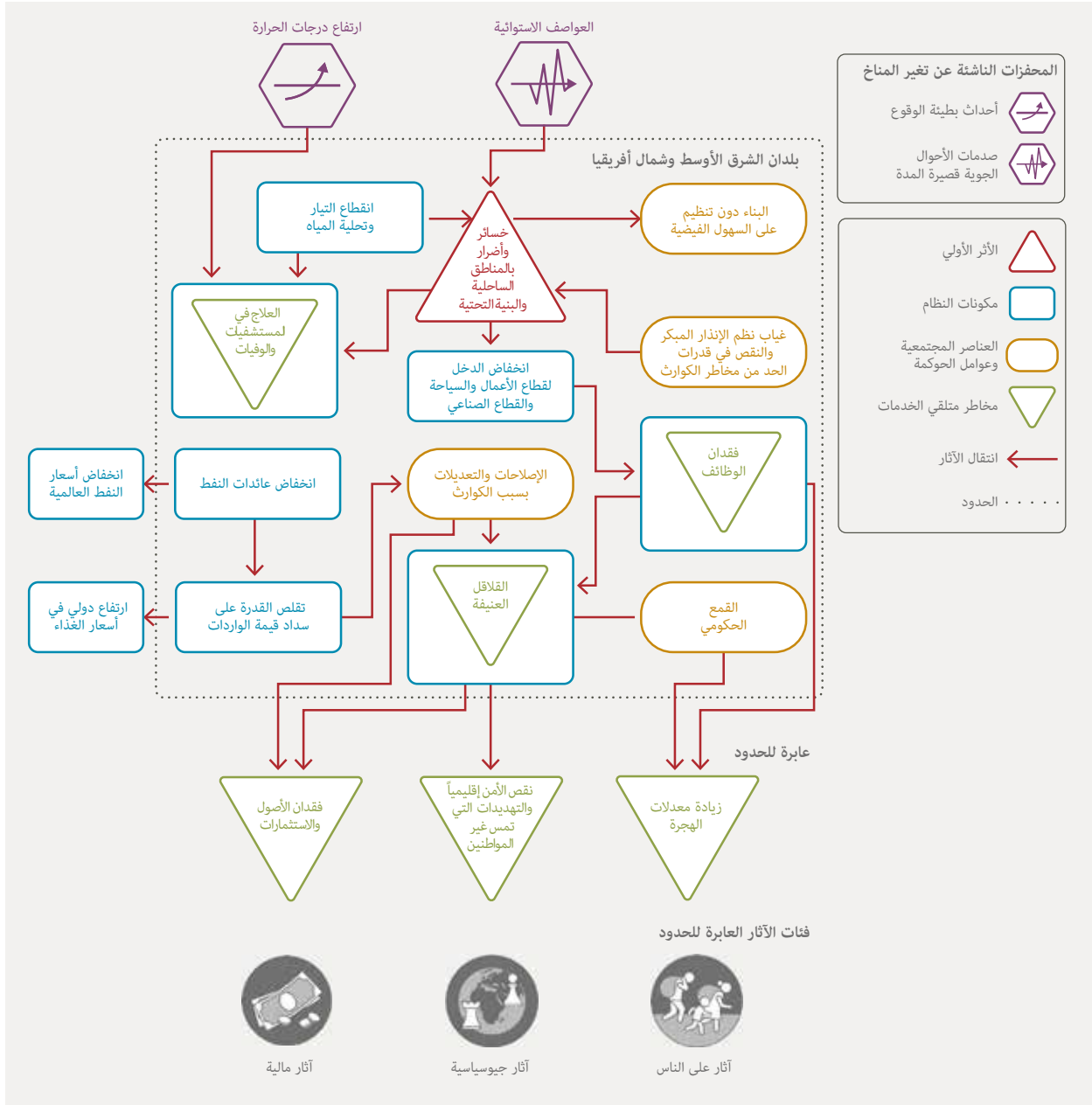
يقدم هذا التقرير تقييماً للوضع القائم والتوقعات المستقبلية لتأثيرات المناخية الفيزيائية الحيوية المحتملة والمرجحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك استناداً إلى مراجعة الأدبيات العلمية، والمقالات الإخبارية، وتحليل بيانات التأثير المناخي في CASCADES.

**يتبنى مؤلفو التقرير منظور العلاقة المترابطة بين الماء والغذاء والطاقة،** نظراً لأصداً هذا المنظور لدى الاهتمامات البيئية في المنطقة. ومع ذلك، تبقى هذه الفكرة مفتوحة أمام تطور الفهم الجديد الذي يركز بشكل أكبر على النظم الإيكولوجية والرفاه، بما يشمل، مثلاً، جودة الهواء والتنوع البيولوجي والغذاء، إذ يطرح تغير المناخ تحديات متعددة أمام روابط الاعتماد المتبادل في المنطقة، ومنها الاعتماد بين مياه ري المحاصيل والمعالجة الزراعية، والمياه لتوليد الطاقة، والطاقة لإنتاج مياه الشرب، فضلاً عن عائدات النفط والغاز الضرورية لسداد ثمن واردات الغذاء. وفي الوقت نفسه، تمثل هذه المجالات الحيوية أيضاً فرصة لبناء المنعة في المنطقة.

**توضح السيناريوهات كيف يمكن لتأثيرات المناخ في المنطقة أن تفضي إلى تعقيد وزيادة الضغوط، وكيف تتعاقب التأثيرات وتفضي إلى نتائج تتجاوز حدود الدول وتؤثر على أوروبا والمصالح الأوروبية.** ويوضح الرسم البياني (٣) مثلاً عاماً لهذه المخاطر المتضاعفة. ونسلط الضوء هنا على خمس مناطق مختلف ضمن الإقليم، وهي: العراق (بما له صلة بإيران



### الرسم البياني ٣. مثال على المخاطر المرتبطة بالمناخ التي يمكن أن تتعاقب عبر الحدود في المنطقة



الجفاف والتآكل الساحلي الحالية. وسيكون لهذه التوجهات الدور الأكبر في تحديد مدى فقدان كتلة اليابسة الساحلية بسبب ارتفاع منسوب سطح البحر في القرن الحالي.

تعدّ معاملة الجهات المحلية والإقليمية للبيئة جزءاً لا يتجزأ من المخاطر المناخية. التنمية البشرية والممارسات المحلية، مثل الكثافة السكانية، والرعي الجائر والمحاصيل الأحادية، والتنمية الحضرية في السهول الفيضية، وبناء السدود على الأنهار، واستصلاح الأراضي، وتدمير الحواجز الطبيعية مثل أشجار المانغروف وإزالة الغابات، سوف تحدد في الحالات كافة مستوى العرصة لخطر الأحداث المناخية وشدة هذه الأحداث. وستتأثر كذلك قدرة المجتمع على اتخاذ تدابير المنعة والتكيف

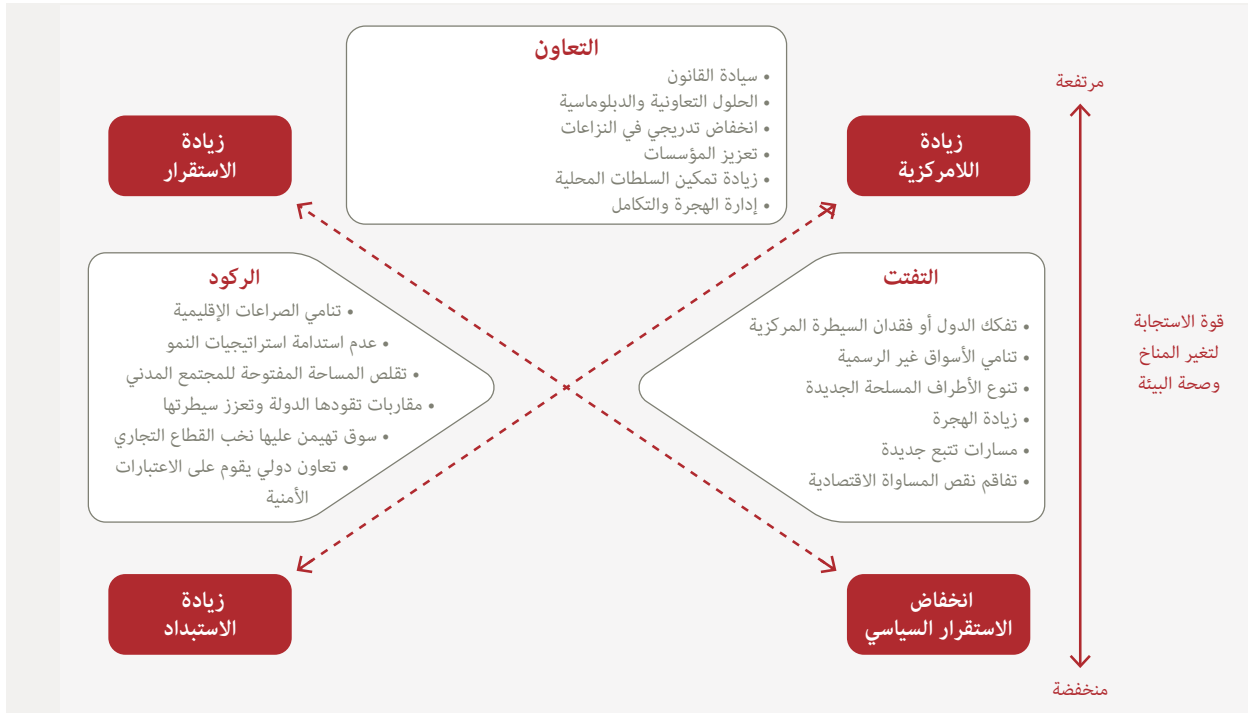
ستصبح ممارسات استخدام المياه والزراعة والبناء السائدة حالياً غير ممكنة على مدى السنوات الثلاثين المقبلة، وبعد عام ٢٠٥٠ ستصبح إمكانية العيش في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مرهونة إلى حد كبير بمعدلات الانبعاثات العالمية. ومهما كانت التدابير المتخذة لتخفيف التغيرات المناخية، ستؤدي مستويات الانبعاثات التراكمية إلى تواصل مسارات الاحترار الحالية حتى حوالي منتصف القرن على أقل تقدير.

وفي حين تركز قلة من توقعات الأجل الطويل على سيناريو ١,٥ درجة مئوية، فإن هذا المستوى معناه تعرض المنطقة لأضرار أقل بكثير من مستوى ٢ درجة مئوية أو أكثر نظراً لأوضاع

تظهر سيناريوهات المخاطر المتعاقبة كيف يمكن للآثار المناخية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن تؤثر على مصالح الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك آفاق السلام والتنمية والاستثمارات التجارية، والعمالة الوافدة وتدفعات الهجرة، وحقوق الإنسان والطلب على المساعدات الإنسانية الدولية. يضاف إلى ذلك أن هذه السيناريوهات تشير إلى تطور الأمور بشكل مختلف باختلاف العوامل الوطنية والإقليمية والدولية التي ستقرر إمكانية التعامل مع الضغوط المناخية والتكيف معها. وتشير ثلاثة سيناريوهات تجميعية متوسطة الأجل - الركود والتفتت والتعاون - إلى مخرجات متباينة (أنظر الرسم البياني ٤). وسيكون لتصرفات القوى الكبرى، بما فيها الاتحاد الأوروبي، تأثيراً قوياً على طريقة تطور هذه العوامل. وتعدّ الدبلوماسية الأكثر تنسيقاً وتبصراً وعنايةً ضرورية من أجل الحد من النزاعات ومعالجة القضايا البيئية المشتركة.

بعوامل الحوكمة، مثل الافتقار إلى نظم إدارة المياه العابرة للحدود، وعدم كفاية سيادة القانون، والاحتلال العسكري. بدون اتخاذ تدابير فعالة، ستؤدي الآثار المناخية إلى تفاقم أوجه الضعف المحلية وستكون لها عواقب وخيمة على حياة البشر وأرزاقهم، والاقتصادات والأمن في المنطقة. فعلى سبيل المثال، ستنمو المنافسة بين مستخدمي المياه وسيتضاءل الأمن الغذائي إذا لم تتغير أساليب إدارة المياه وإنتاج الأغذية تغيراً جذرياً. وفي حين أن أشد البلدان فقراً وتأثراً بالصراعات لا تزال هي الأكثر ضعفاً، فإن البلدان الأعلى ثراءً معرضة أيضاً لمخاطر كبيرة، حيث ستعرض الاقتصادات التي تعتمد على عائدات تصدير النفط والغاز لمخاطر في مرحلة التحولات تناهز في أهميتها المخاطر المناخية المادية. ومن شأن الحساسيات تجاه فشل مرافق الخدمات العامة، ومنها المياه والكهرباء، مقترنة بارتفاع أسعار المواد الغذائية وانخفاض القدرة على سداد ثمن الواردات، أن تفضي إلى زعزعة الاستقرار السياسي (كما هو مبين في الرسم البياني ٣).

#### الرسم البياني ٤. السيناريوهات التجميعية للفترة ٢٠٢٥-٢٠٣٥ التي قد تؤثر في قدرة البلدان على الاستجابة لتغير المناخ والتكيف معه



## التوصيات

في أوائل عام ٢٠٢٢، أوضح تقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن نافذة فرص التنمية الصامدة مناخياً ضيق، وأن الأمر يستدعي تدابير تكيف تحقق تحولات جذرية. وقد حدد التقرير الأولويات الملحة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجالات تحسين إدارة المياه، وتجديد البيئة الطبيعية، والمنعة المناخية للبنية التحتية. ولا يمكن لأصحاب المصلحة الوطنيين وشركائهم الدوليين التصدي لهذه القضايا بفعالية دون العمل ضمن السياقات السياسية والاقتصادية الأوسع من أجل تعزيز السلام المستدام والحكم الرشيد.

أولاً، يجب أن تتضمن مشاريع المنعة والتكيف المناخي منافعاً مشتركة تلبي الاحتياجات الراهنة للبلدان المعنية وتتماشى مع تطلعاتها الوطنية.

ثانياً، نظراً لأن الكثير من المخاطر التي ناقشناها أعلاه هي بطبيعتها مخاطر عابرة للحدود، ينبغي للقائمين على التخطيط تدارس كيف يمكن للتدابير المخططة أن تسهم في تعزيز التعاون، حيث يمكن تحقيق ذلك من خلال تقاسم المعرفة والتبادل الفني، وإنشاء بنية تحتية تعود بالنفع على أكثر من بلد واحد، واستعادة أراضي المجتمعات المحلية العابرة للحدود، وإقامة نظم مشتركة للإنذار المبكر، والتعاون في الحد من مخاطر الكوارث.

ثالثاً، سيكون لتعميق التشارك في التفاهات الثقافية والدينية المحلية دور مهم في تعزيز وعي عموم المواطنين على المدى الطويل، وزيادة تكافؤ الشركات الرامية إلى الارتقاء بالمنعة البيئية.

يمكن لاستكشاف السيناريوهات المستقبلية أن يؤدي إلى تحسين الفهم حول طرق التفاعل بين تأثيرات المناخ والديناميات المجتمعية، مع توفير مقترحات حول سبل مساهمة الاستثمارات في تهيئة ظروف أفضل للتكيف على المدى الطويل. فعلى سبيل المثال، خص الخبراء الإقليميون تحديات معينة بالذكر، منها عدم تمتع البلديات والمجتمع المدني والمشاريع الصغيرة والمتوسطة بمستويات تمكين كافية، في حين أن القدرات البشرية الهائلة المتوفرة في المنطقة، بما فيها النساء والشباب المندمجين بالكامل، ستكون لا غنى عنها في التصدي بمرونة وذكاء للتحديات المناخية وبشكل يحقق منافع مشتركة أكبر للارتقاء بالررفاه المجتمعي.

يقدم التقرير ست توصيات بشأن مقاربة الاتحاد الأوروبي في المنطقة، حيث ينبغي على الاتحاد الأوروبي القيام بما يلي:

**١- الاستفادة من دوره كشريك تجاري رئيسي في المنطقة للدفع نحو السلام والتعاون على المستوى الإقليمي من**

خلال التوافق مع «الصفقة الخضراء» الأوروبية، وهو ما

تهدف إلى تحقيقه أجنده الاتحاد الأوروبي من أجل المتوسط، التي أطلقت في عام ٢٠٢١. ومع تطوير حزم التعاون والاستثمار، ينبغي التفكير بعناية في تحقيق اتساق السياسات، سواء عبر مختلف مجالات السياسات الرئيسية الخمسة أم مع الدول الأعضاء.<sup>(١)</sup>

**٢- توفير أدوات نمذجة تغير المناخ للمساعدة في جهود إعداد السيناريوهات الوطنية والمحلية، ودعم نظم الرصد والإنذار المبكر للمخاطر المرتبطة بالمناخ. ويمكن الاستفادة من الشركات في توسيع ونشر البرامج الناشئة والقائمة، مثل كوبرنيكوس<sup>(٢)</sup> و CISK-1<sup>(٣)</sup>، من أجل تحسين إنتاج المعرفة المحلية.**

**٣- استكشاف سبل الاستفادة من الخطوات العلاجية وتدابير إعادة التأهيل بعد النزاعات من أجل المساعدة في تلبية الاحتياجات الإنسانية والقيام في الوقت نفسه بتعزيز المنعة البيئية في الأجل الطويل. ويمكن لذلك أن يشمل تقييم ودعم الخطوات المحلية لاستعادة عافية البيئات المتضررة بالنزاعات وتشجيع البنية التحتية الخضراء.**

**٤- بناء قدرات المنعة المناخية في مدن ومناطق بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال تطوير المهارات التقنية لمعالجة القضايا المتعلقة بالمناخ وإدارة علاقات الترابط بين المياه والطاقة والغذاء. ويتم البناء في ذلك على المقاربة «المتمحورة حول الإنسان» التي تنتهجها «الأجنده من أجل المتوسط»، والتي تهدف إلى بناء القدرات الموجهة نحو الحلول على مستوى البلديات والمجتمعات المحلية.**

**٥- إيلاء اهتمام وثيق لفعالية الآليات الرامية إلى زيادة حجم التمويل المستدام وصرف الأموال، مع مراعاة قدرات كل من البيروقراطيات المركزية مقارنة بالوكالات المحلية والجهات الفاعلة الأخرى في المناطق المعنية. ومن شأن زيادة إشراك المجتمع المدني والنساء والشباب والفئات الضعيفة في المشاورات وصنع القرار أن يساعد على تحسين المساءلة.**

**٦- استخدام الأدوات المالية للمنعة والتكيف المناخي لتمكين الجهات الفاعلة المحلية وبناء روابط أفضل بين المستويين الوطني ودون الوطني. فعلى سبيل المثال، يمكن لشركات الاتحاد الأوروبي أن تساعد على توسيع نطاق المشاريع التي بدأتها منظمات المجتمع المدني وأثبتت نجاحها، وذلك من خلال ربطها بالسلطات الحكومية ذات الصلة وجعل متابعة التمويل مشروطة بالمشاركة في وضع خطط التنفيذ.**

## الهوامش

- ١- وهي: (١) التنمية البشرية والحكم الرشيد وسيادة القانون؛ (٢) تعزيز المنعة وبناء الرخاء واغتنام مكاسب التحول الرقمي؛ (٣) السلم والأمن؛ (٤) الهجرة والتنقل؛ (٥) التحولات الخضراء: المنعة المناخية والطاقة والبيئة.
- ٢- كوبرنيكوس هو برنامج الاتحاد الأوروبي لرصد كوكب الأرض.
- ٣- مشروع «ابتكار الخدمات المناخية من خلال دمج المعرفة العلمية والمحلية (I-CISK)» هو مشروع يموله الاتحاد الأوروبي ويمتد من عام ٢٠٢١ إلى عام ٢٠٢٥.

قام بإعداد هذا الموجز التنفيذي غلايلا لان وكريس أيليت لمرافقة تقرير «المخاطر المناخية المتعاقبة وخيارات تعزيز المنعة والتكيف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» من تأليف غلايلا لان وغريغ شابلان كجزء من مشروع CASCADES (٢٠١٩-٢٠٢٣)، وهو مشروع متعدد التخصصات ممول في إطار «أفق ٢٠٢٠» (اتفاقية المنحة ٨٢١٠٠) المكرس لتحليل آثار تغير المناخ العابرة للحدود، حيث يطبق أحدث البحوث الكمية والنوعية ومقاربات إشراك أصحاب المصلحة من أجل تحديد مجالات الاهتمام ذات الأهمية الحاسمة للمجتمعات الأوروبية وسياسات الاتحاد الأوروبي، واستكشاف مختلف الحلول لها. وإحدى نتائج ذلك اكتساب معارف قابلة للتطبيق العملي حول الآثار العابرة للحدود، حيث يتم إنتاج هذه المعارف بشكل مشترك مع، ومن أجل، جهات فاعلة رئيسية في أوروبا وخارجها.

الترجمة وصف الحروف للنسخة العربية: أشرف إبراهيم (Ashraf@arabicglobe.com)



يرجى مسح هذا الرمز بكاميرا الهاتف للوصول إلى التقرير الكامل ومقابلات الفيديو مع الخبراء المحليين

للاتصال بغلايلا لان، برنامج البيئة والمجتمع، المعهد الملكي للشؤون الدولية، تشاتام هاوس:

**Contact** Glada Lahn, Environment and Society Programme, The Royal Institute of International Affairs, Chatham House, 10 St James's Square, London SW1Y 4LE, United Kingdom

[glahn@chathamhouse.org](mailto:glahn@chathamhouse.org)